أكدوا على استعدادهم للاستجابة السريعة لأي تطورات تضع السوق العالمي في خطر

«أوبيك» تقرر استمرار العمل بسقف الإنتاج الحالي البالغ 30 مليون برميل

جانب من المؤتمر الصحافي على هامش اعمال «أوبيك»

فيينا ـ أ.ش.أ: قرر وزراء بترول منظمة «أوبيك» استمرار العمل بسقف الإنتاج الحالي بواقع 30 مليون برميل يوميا، مع التأكيد على استعداد الدول الأعضاء الاستجابة بسرعة إلى أي تطورات قد تضع استقرار سوق النفط العالمي في خطر. واستعرض الوزراء ـ خلال اجتماعهم رقم (161) الذي انتهى في وقت متأخر الليلة قبل الماضية بمقر المنظمة في العاصمة النمساوية فيينا تحت رئاسة عبدالكريم اللعيبي وزير النفط العراقي ـ التطورات الأخيرة بسوق النفط واتجاهات العرض والطلب، فضلا عن التوقعات بالنسبة للنصف الثاني من عام 2012.

واعتبر الوزراء أن تقلب الأسعار المتزايد في سوق النفط العالمي خلال مطلع العام الجاري هي انعكاس للتوترات السياسية وارتفاع مستويات المضاربة في أسواق السلع الأساسية.

وفي نفس السياق، ناقش المشاركون في الاجتماع المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي، ومشكلة زيادة الديون السيادية في منطقة اليورو، والمخاوف الاقتصادية المترتبة على ذلك من توقع انخفاض الطلب.

ورأى المشاركون أن هذه التحديات ساهمت في إعاقة الانتعاش الاقتصادي العالمي، مؤكدين على وجود إمدادات كافية من الخام في السوق العالمي، ووصلوا إلى نتيجة مفادها أن هذه التحديات والظروف أسفرت عن انخفاض ملحوظ ومطرد في أسعار النفط خلال الشهرين السابقين.

وتناولت المناقشات خلال الاجتماع بحث تقرير الأمين العام للمنظمة، بالإضافة إلى بحث عدد من المسائل الإدارية المختلفة، حيث تبادل الوزراء وجهات النظر بخصوص التطورات المتعددة الأطراف بشأن مسائل البيئة، ومركز المنظمة لحوار الطاقة مع الاتحاد الأوروبي، ونتائج التعاون المستمر مع منتدى الطاقة الدولي، والوكالة الدولية للطاقة.

كما تم تبادل وجهات النظر حول نتائج العمل الجاري مع مجموعة الـ 20، والتحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الشهر في ريو دي جانيرو، وتوقع المؤتمر حدوث زيادة طفيفة في الطلب العالمي على النفط وتغطية هذه الزيادة المتوقعة من خارج «أوبيك».

ونصحت أمانة المنظمة باستمرار التواصل عن كثب ومراقبة الأوضاع خلال الأشهر القادمة نظرا للمخاطر الاقتصادية الحالية، كما قرروا أن يعقد الاجتماع القادم العادي المقبل في فيينا يوم 12 ديسمبر القادم.

هاني حسين: الكويت ملتزمة بمواصلة دورها كمنتج موثوق به في السوق النفطية العالمية

هاني حسين ملقيا كلمته خلال الندوة

فيينا ـ كونا: أكد وزير النفط هاني حسين أمس التزام الكويت بأداء دورها في السوق العالمية كمنتج موثوق به، مشيرا الى ان النفط سيتسمر في لعب دور مهم ومتوازن في قطاع الطاقة في المستقبل.

جاء ذلك في كلمة الوزير حسين أمام أعمال الندوة الدولية لأوبيك تحت عنوان «تعزيز الازدهار ودعم الاستمرارية».

وقال ان الكويت ستعمل على تأمين الاحتياجات من الطاقة في المستقبل وهي ملتزمة بالفعل بإستراتيجية طويلة المدى لتوسيع الطاقة الانتاجية للنفط الخام وكذلك تطوير منتجات تكرير صديقة للبيئة.

وشدد الوزير حسين على التزام الكويت بتحقيق مستوى متميز في جميع جوانب عملها سواء كان ذلك اليوم او في المستقبل مستعرضا الجهود التي تبذلها الكويت من اجل تطوير مصادرها الهيدروكربونية.

وأوضح ان الحكومة خصصت ميزانية بواقع 170 مليار دولار لانفاقها خلال السنوات العشر المقبلة لتطوير مصادرها وتوسيع طاقتها الانتاجية اضافة الى التأكيد على اهمية استخدام التكنولوجيا في القطاع النفطي في الكويت وتطوير حقول النفط الثقيل واستخدام وجه اخر من الطاقة مثل الطاقة الشمسية لتشغيل بعض مرافق قطاع النفط.

وتطرق حسين الى الأهمية التي توليها الكويت لتعزيز صناعتها النفطية خلال المرحلة المقبلة اضافة الى اهتمامها الملحوظ بتوسيع دائرة الاكتشافات في مناطق جديدة، مذكرا بأن معظم انواع الوقود السائل يأتي من الحقول التي تم اكتشافها قبل عدة عقود.

وأوضح ان المشهد العالمي لصناعة الطاقة يتطور وتتم اعادة تشكيله من جديد، متوقعا ان يظل الوقود الاحفوري مهيمنا ويلعب دورا رئيسيا في تلبية احتياجات السوق بما يتماشى مع النمو الاقتصادي المستدام والانتقال السلس نحو عالم ذي نسبة منخفضة من الكربون.

وتناول الوزير حسين السياسات العامة والحكومية التي باتت تلعب دورا رئيسيا في تلبية الطلب على الطاقة فضلا عن الحد من انبعاثات الغازات الدفينة، مؤكدا ضرورة انتهاج سياسات استثمارية ومناخ استثماري ملائم للدول المنتجة حتى تتمكن من توسيع طاقاتها الانتاجية ومواجهة الطلب العالمي على النفط.

الحكومة خصصت ميزانية بـ 170 مليار دولار لإنفاقها خلال السنوات العشر المقبلة لتطوير مصادرها وتوسيع طاقتها الإنتاجية من النفط

وفيما يتعلق بالسياسات البيئية والسياسات الحكومية التي تضعها الدول المصدرة او الدول المنتجة ودور العوامل الثلاثة في مواجهة الطلب المتزايد على النفط والطاقة بجميع انواعها أكد الوزير حسين ان هناك تكاملا بين مصادر الطاقة وليس تنافسا، مشيرا الى انه ستكون هناك زيادة على الطلب على الطاقة وتحديات في مواجهة هذا الطلب.

وشدد على ضرورة ايجاد الآليات التي يمكن ان نواجه بها بعض التحديات والتي من أهمها التحدي البيئي الذي بات يفرض نفسه على الدول المنتجة.

كما دعا الى التركيز على موضوعين رئيسيين وهما كفاءة الطاقة والطاقة النظيفة، مشددا على اهمية التكنولوجيا في تطوير مصادر الطاقة وأهميتها في تطوير المصادر الهيدروكربونية واستكشاف واستغلال حقول نفط جديدة مع المحافظة على الحقول القديمة.

وبخصوص السياسات البيئية طالب الوزير في كلمته بضرورة ان تكون هناك سياسات بيئية متوازنة لجميع انواع الطاقة بحيث لا ينصب الاهتمام فقط على المصادر الهيدرو كربونية.

وأشار الى ان كلمات الوفود المشاركة في اعمال الندوة أجمعت على ان الطلب على الطاقة سيستمر في الارتفاع مع نمو الاقتصاد ونمو سكان العالم، مؤكدا ان صناعة النفط تتطلب خلال المرحلة القادمة ايجاد جملة من الحلول المتوازنة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

وذكر الوزير حسين في ختام كلمته ان الحلول تتضمن جملة من المقترحات بينها توسيع الكفاءة في استخدام الطاقة وتطوير جميع مصادر الطاقة بما في ذلك موارد النفط والغاز والطاقة غير التقليدية فضلا عن ضرورة تطوير جميع اشكال الطاقة المتجددة والحيوية واستخدام تكنولوجيا جديدة لايجاد وانتاج وقود انظف وأكثر أمنا.

وفي هذا الخصوص اشار الوزير الى ان للتكنولوجيات الجديدة دورا فعالا في استخراج المزيد من النفط في الحقول الموجودة وفي زيادة الاحتياطيات المؤكدة عالميا التي ارتفعت بشكل ملحوظ من 1 تريليون برميل في العام 1990 الى 1,4 تريليون برميل في 2010.

البدري: خفض الإنتاج سيظهر في يوليو

فيينا ـ رويترز: قال عبدالله البدري الامين العام لأوبيك للصحافيين امس ان أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول سيخفضون الانتاج التزاما بسقف الانتاج المستهدف للمنظمة البالغ 30 مليون برميل يوميا وسيظهر اثر ذلك في شهر يوليو. واتفقت أوبيك على الابقاء على سقف انتاجها المستهدف عند مستوى 30 مليون برميل يوميا لكنها لم تصدر حصصا لكل دولة على حدة. واضاف البدري «كان الانتاج الإضافي للمنظمة 1,6 مليون برميل يوميا والآن قررنا خفض الانتاج بمقدار 1,6»، وتابع «ربما يبدأ ذلك خلال شهر يوليو. الأمر يحتاج لبعض الوقت». ولم تصدر أوبيك حصصا لكل دولة على حدة في إطار اتفاق تحديد مستوى الانتاج المستهدف عند 30 مليون برميل يوميا الذي تبنته في اجتماعها السابق في ديسمبر الماضي. لكن البدري قال ان الدول الأعضاء باستثناء العراق وليبيا ستعمل بحصص الانتاج المقررة في نوفمبر تشرين الثاني 2011 والتي اتفق عليها في ديسمبر من العام الماضي. واضاف «الأمر لا يتعلق بالحصص. ما يهمني هو مستوى 30 مليون برميل يوميا».

النعيمي: السعودية ستعوض أي نقص

فيينا ـ رويترز: قال وزير النفط السعودي علي النعيمي امس ان السعودية ملتزمة باستقرار امدادات النفط وتجنب اي نقص.

وقال النعيمي للصحافيين: الفكرة كلها الا يكون هناك اي نقص في سوق النفط، واضاف: كانت هذه هي سياسة السعودية طوال الوقت، ادارة استقرار سوق النفط. وكان يتحدث بعد يوم من اتفاق أوبيك على الابقاء على سقف انتاجها المستهدف عند مستوى 30 مليون برميل يوميا، قائلة انها ستخفض الانتاج الزائد عن هذا المستوى والبالغ 1,6 مليون برميل يوميا. من جهة اخرى، زادت اسعار العقود الاجلة للنفط الأميركي امس مقتربة من 98 دولارا للبرميل بعد ارتفاع اليورو وصعود اسواق الاسهم إثر صدور تقرير عن أن البنوك المركزية الكبرى مستعدة للتدخل لاحتواء أي ازمة مالية تسفر عنها نتائج انتخابات اليونان المنتظرة الاسبوع المقبل. ويشعر المستثمرون بالقلق من ان يؤدي خروج اليونان من منطقة اليورو إلى ازمة مالية عالمية كبيرة مثل التي اعقبت انهيار بنك ليمان برادرز في 2008 ما قد يخفض الطلب على النفط.

دول الخليج الغنية بالنفط تبدأ الاتجاه نحو الطاقة الشمسية

دبي ـ أ.ف.ب: بعد ان أمضت عقودا في استخراج واستخدام الوقود الاحفوري لبناء وانماء مدنها في الصحراء، بدأت بعض دول الخليج الغنية بالنفط والغاز بالتطلع الى الطاقة الشمسية. وأعلن عن عدة مشاريع ضخمة لاستخدام طاقة الشمس، خصوصا في السعودية وقطر الامارات العربية المتحدة. كما تنظم في الخليج مؤتمرات وقمم دولية حول موضوع الطاقات المتجددة فيما بدأت مؤسسات أبحاث متخصصة في شؤون الطاقات المتجددة تبصر النور. والأهم من هذا كله هو ان صناع القرار في الخليج بدأوا على ما يبدو يعون اهمية الطاقات المتجددة بالنسبة للمستقبل. الا ان الاهتمام يأتي ايضا من منطلق اقتصادي بحسب عدنان امين المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا) التي مقرها ابوظبي. وبحسب امين، «فان دعم اسعار المحروقات مكلف اكثر من الاستثمار في الطاقات المتجددة». ودول الخليج تبقى متأخرة عن الدول المتقدمة في مجال حماية البيئة واستخدام الطاقات النظيفة، الا ان التوجه نحو الاستدامة يبدو متزايدا. وقال امين ان منطقة الخليج يمكنها ان تصبح المنطقة التي «تشهد اكبر نمو للطاقات المتجددة في العالم»، وأشار الى ان وجود «ايرينا» في ابوظبي دليل على هذه التوجه لاسيما ان الامارات تعد صاحبة ثالث أعلى معدل انبعاث كربوني في العالم نسبة لعدد السكان. وبحسب امين، فإن الامارات التي تملك ثروة نفطية هائلة، هي في الواقع بلد يحرص على «توفير الطاقة»، و«سيستثمر بشكل كبير لدعم الطاقات المتجددة». وأبرز مشروع في الامارات في هذا المجال هو مشروع مدينة مصدر التي صممت لتكون مع أقل قدر ممكن من الانبعاثات الكربونية اذ ستستخدم فيها السيارات الكهربائية والإضاءة والتبريد بالطاقة الشمسية. الا ان هذه المدينة لاتزال في مراحلها الأولى وليست حاليا الا بعض المباني التي تحتضن خصوصا مقر معهد مصدر، وهو برنامج دراسات عليا للابحاث في مجال الطاقات النظيفة. وصممت المباني بشكل يتيح لها الاستفادة من ضوء الشمس وتجنب حرارتها، وبذلك تبقى الحرارة داخل بين أروقة المباني اقل بما بين 10 و15 درجة مئوية مقارنة بالحرارة في مدينة ابوظبي التي لا تبعد الا كيلومترات قليلة.وقال بدر اللمكي مدير مدينة مصدر «ان جميع العناصر من التصميم وصولا الى التعامل مع القمامة، باتت واقعا في مدينة المستقبل». وبحسب اللمكي فإن هناك ضوابط جديدة للمباني الجديدة في ابوظبي ودبي، وهي ضوابط تضمن خفض استهلاك الطاقة فيما تقوم سلطات متخصصة بالرقابة على المباني الموجودة. وباتت «مصدر» على وشك انجاز واحدة من اكبر محطات انتاج الطاقة الشمسية، وهي مشروع شمس 1 الواقع في جنوب ابوظبي والذي أتى ضمن شراكة مع الشركة الاسبانية ابيغوا سولار والفرنسية توتال. ويفترض ان يتم انجاز المشروع قبل نهاية السنة. ويمتد المشروع على مساحة 2,5 كيلومتر مربع وستبلغ قدرته الانتاجية مائة ميغاواط، وبحسب اللمكي، فإن المشروع سيساهم في تخفيض الانبعاثات الكربونية بمقدار 175 الف طن سنويا، ما يوازي «سحب 15 الف سيارة من الطرقات او زراعة 1,5 مليون شجرة». وقد وضعت ابوظبي لنفسها هدف تأمين 7٪ من حاجاتها من الكهرباء بواسطة الطاقات المتجددة بحلول العام 2020. اما هدف امارة دبي فهو بلوغ نسبة 5٪ في 2030. وفي يناير الماضي، أعلنت دبي عن خطة لانشاء محطة شمسية تنتج الف ميغاواط. وسيتم انجاز المرحلة الاولى من مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية والبالغة قدرته 10 ميغاواط، في العام 2013. وقال محمد عيسى ابوشهاب مدير قسم المناخ في الخارجية الاماراتية «نعم، نحن نبنى مدنا في الصحراء ونعمل على بناء مدن مستدامة». وفي السعودية التي تملك اكبر احتياطات نفطية في العالم، تطمح مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة الى ان تبلغ قدرتها الانتاجية في غضون عشرين سنة نحو 41 غيغاواط. وبدورها، أطلقت قطر، وهي صاحبة أعلى معدلات انبعاث كربوني في العالم نسبة لعدد السكان وتملك ثالث اكبر ثروة غازية في العالم، خططا لتأمين التكييف للملاعب التي ستستضيف مباريات كأس العالم لكرة القدم في 2022، بواسطة الطاقة الشمسية. ووصف مدير الطاقة النظيفة في منظمة غرين بيس تيسكي سفين دول الخليج بأنها «العملاق النائم» في مجال الطاقة المتجددة. وقال ان المنطقة يمكن ان تكون «سوقا ضخما ومركزا كبيرا للطاقة الشمسية ومن الرياح... هناك الكثير من المؤتمرات والكثير من المشاريع والقليل من العمل. لكن هناك اقرارا وفهما بانه قد آن الأوان للتحرك».

ثورات الربيع العربي أدت إلى تراجع في النشاط الاقتصادي .. و 100 مليون شاب عربي يواجهون شبح «البطالة»

قال مسعود أحمد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي إن بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي كشفت عن أن هناك نحو 100 مليون شاب عربي يواجهون شبح البطالة.

وأضاف أن التصدي لمواجهة ارتفاع معدلات البطالة يشكل تحديا على المدى الطويل، خاصة أن معدلات البطالة في تزايد، حيث تشير الإحصاءات العالمية إلى أن معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط تعد الأعلى عالميا، وفقا لصحيفة الأهرام المصرية.

وأشار إلى أن مخاطر ظاهرة البطالة في المنطقة تنبع من انتشارها بين شرائح الشباب بين سن15 و24 عاما، وتتجاوز حاجز الـ 25٪.

وأوضح أن معدل البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط يتجاوز كافة النسب العالمية، حيث تصل إلى نحو 30٪ في تونس، فيما أدت ثورات الربيع العربي والأحداث الاجتماعية والسياسية في المنطقة إلى تراجع واضح في النشاط الاقتصادي، فضلا عن زيادة البطالة في عام2011، كما ارتفع معدل البطالة في دول منطقة الشرق الأوسط، وسجل أكبر زيادة مسجلة لتونس بنحو 7٪ وفي مصر نحو3,5٪.

وأضاف أن نظم التعليم في المنطقة لا تضمن مواجهة القضاء على البطالة، فالواقع يشير إلى أن الزيادة في معدلات التعليم العالي لا تتجاوز 15٪ في مصر والأردن وتونس.

وأشار إلى أنه في معظم مناطق العالم تكون معدلات البطالة قليلة بين الشباب، الأمر الذي يعكس الميل الطبيعي للشباب في كثير من الأحيان إلى التنقل بين مختلف الوظائف، أما في معظم دول منطقة الشرق الأوسط فإن البطالة بين الشباب دائما ما تكون بسبب انتظار الوظيفة المناسبة، وبالتالي فإن فترات البطالة تكون أطول في دول المنطقة، وخاصة بالنسبة للشباب المتعلمين، الذين قد يحتاجون إلى المزيد من الوقت للعثور على وظيفة جيدة. وأكد أن طول هذه الفترة يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري وبالتالي يزيد من تداعي اقتصاديات المنطقة، كما أن القيود الصارمة في الأسواق عالية النمو، وعدم تكافؤ المهارات، وتفاوت الأجور عوامل رئيسية وراء تزايد صفوف البطالة بين الشباب.

وأوضح أن الضغوط الديموغرافية في منطقة الشرق الأوسط أحد أهم أسباب تزايد معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة، حيث بدأت هذه الاتجاهات الديموغرافية في 1950، ولأكثر من 50 عاما مضت، وشهدت بلدان المنطقة انخفاضات كبيرة في معدلات وفيات الرضع، ما أدى إلى مزيج من انخفاض معدلات وفيات الرضع وارتفاع معدلات الخصوبة بين عامي1950 و1980 وبالتالي ارتفعت معدلات النمو السكاني، والتي ترجمت إلى ارتفاع معدلات نمو في قوة العمالة من 1970 إلى عام 2000 وما بعدهما. وأضاف أنه على مدى العقد الماضي، شهدت قوة العمل في منطقة الشرق الأوسط نموا بمعدل سنوي متوسط قدره 2,7٪، وأسرع مما كان عليه في أي منطقة أخرى من العالم، ما عدا افريقيا.

وقال إن قوة العمل سوف تستمر في التزايد في معظم المناطق، من المتوقع أن تصل إلى ما يقرب من 10,7 ملايين شخص للداخلين الجدد في القوى العاملة في العقد المقبل، مقارنة بنحو 10,2 ملايين شخص في العقد الماضي، كما أنه من المتوقع أن يتباطأ نمو القوى العاملة تدريجيا على مدى العقد المقبل، في بعض البلدان، خاصة تونس.

وأشار إلى أن السبب وراء عدم التطابق في سوق العمل وعدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل من ذوي المهارات العالية، فضلا عن محتوى التعليم غير اللائق، على مدى العقود الماضية، مما أدى إلى تركيز دول المنطقة على الاهتمام بجودة التعليم. وأوضح أن رجال الأعمال يؤكدون عدم وجود مهارات مناسبة للخريجين تناسب فرص العمل الموجودة، وبالتالي زيادة معدلات البطالة والتي تعد الأعلى في صفوف المتعلمين. وأوضح أنه وفقا لتقرير التنافسية العالمية 2011ـ2012، فإن لوائح التوظيف والاستغناء عن العاملين تعد الأكثر تشددا في معظم بلدان المنطقة عن تلك الموجودة في البلدان المتقدمة.